الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/171

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 January 2015
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١“

بيان مقدَّم من شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (نيوزيلندا)، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١*.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

14-65920 X (A) 050115 130115

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تعمل شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (نيوزيلندا)، وهي منظمة تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ٢٠١٠، من أجل تحقيق العدالة الجنسانية والمساواة للمرأة والفتاة لدى جميع الاثنيات. وتؤدي المنظمة دوراً كبيراً في رصد تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج برامج عمل الجمعية العامة وغيرها من برامج عمل الأمم المتحدة ولديها ولاية تتمثل في إسماع أصوات نساء جزر المحيط الهادي بمزيد من القوة على المستوى الدولي. وقد قامت المنظمة بتنسيق وكتابة التقارير القطرية للمنظمات غير الحكومية في آوتياروا نيوزيلندا في سياق استعراض العشر سنوات واستعراض الخمس عشرة سنة لإعلان ومنهاج عمل بيجين. ويجري تناول شواغل نساء الشعوب الأصلية، ونساء جزر المحيط الهادي، والنساء المعاقات واللاجئات، من خلال حلقات العمل مجموعات المناقشة على المستوى الوطني، ومن خلال استبيان يرمي إلى تقييم وضع المرأة في حياتها اليومية. وقد تمكنت شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (نيوزيلندا) من خلال البحوث التي أجريت مؤخراً لأغراض استعراض العشرين سنة، من وضع قياس طولي يرسم التحديات والفرص أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في نيوزيلندا في خطة عمل ما بعد عام ٢٠١٥ من خلال إدماج المنظور الجنساني فيها.

التقدم المحرز في التنفيذ منذ عام ١٩٩٥

احتفلت نساء آوتياروا نيوزيلندا باكتساب حق الاقتراع عام ١٨٩٣، قبل غيرهن من نساء جميع البلدان، وكان ذلك حدثاً عظيم الأهمية في مجال حقوق الإنسان الخاصة بهن وتمكينهن. على أن التحديات الأساسية لا تزال تحيط بحياتيهن اليومية على الرغم من مرور ١٢٠ عاماً. وتعتبر مسائل المساواة في الأجر مع الرجل والحد من المستوى العالي جداً للعنف المترلي والحصول على أدوار قيادية المسائل الثلاث الجارية الشديدة الأهمية التي لا يزال جميع المعنيين يحاولون معالجتها. وقد كان تنفيذ منهاج عمل بيجين الذي اعتمد عام ١٩٩٥ عاملاً حافزاً، سواء للحكومة أو للمجتمع المدني، للدفع من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في نيوزيلندا. وعلى الرغم من إرادة النجاح فإن التقدم المحرز كان هزيلاً لا يكاد يُذكر.

وهناك خمس قضايا برزت في جميع ما قمنا به من إبلاغ في سياق استعراض العشر سنوات واستعراض الخمس عشرة سنة للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين. ففي التقارير التي قدمتها شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (نيوزيلندا)، للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، وإلى مجلس حقوق

الإنسان، في الاستعراض الدوري الشامل الثاني لنيوزيلندا عام ٢٠١٤، سلطت الأضواء على تلك القضايا نفسها. وهي: الفارق في الأجر بين الذكور والإناث؛ المسائل المتعلقة بمكان العمل التمييزي التي لم تجد لها حلاً؛ ارتفاع مستويات العنف المترلي؛ استمرار إفقار الأسر؛ صحة ورفاه النساء المسنات والنساء المعاقات والنساء والفتاة من الاثنيات.

وفي عام ٢٠١٤، كشفت البيانات التي تم جمعها لأغراض استعراض بيجين+٢٠ في حلقات العمل ومجموعات المناقشة على المستوى الوطني ومن عينات الردود على استبيان نظمته أجرته المنظمة تحت عنوان ''كيف فعلنا''، وبكل وضوح، عن أن هذه الشواغل الأساسية لا تزال بلا حل. فقد فشلت الإرادة القوية والجهود الكبيرة من إحداث أي تقدم حقيقي. ولا يمكن التغلب على انعدام التقدم هذا إلا من خلال برنامج متين لما بعد عام ٢٠١٥ يعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في نيوزيلندا.

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

لابدّ من أن تهدف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى بناء استراتيجيات تؤدي إلى تقدم فعلي. ويتطلب ذلك الأخذ بنهج جديد. ومما له أهمية أساسية بالنسبة لنجاح هذه الخطة أن تتوفر فيها غايات محددة زمنياً وحصيلات قابلة للقياس مع مواصلة رصد النتائج وتحليلها. ويمكن أن نتمكن من السير قدماً بالدفع من أجل المساواة الكاملة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال رصد التقدم المحرز في بلوغ الغايات والحصيلات والإبلاغ عنه بصورة مستمرة.

ويتطلب التنفيذ ما بعد عام ٢٠١٥ بصورة أكثر فعالية أن تأخذ حكومة نيوزيلندا بتنفيذ الملاحظات والتوصيات التي كانت قد أصدرتها عام ٢٠١٢ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وبتنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل الثاني لنيوزيلندا لعام ٢٠١٤. وتتمثل إحدى النقاط الرئيسية التي أثارها الاستعراضان واعترفا بها في الدعوة الصادرة عن شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (نيوزيلندا) من أجل خطة عمل خمسية وطنية للمرأة والفتاة في نيوزيلندا. إذ لم توضع أية خطة عمل منذ أن انتهت خطة العمل الخمسية السابقة عام ٢٠٠٩. وقد لفتت اللجنة نظر حكومة نيوزيلندا إلى عدم كفاية الغايات ومعايير القياس المتعلقة بالنهوض بحقوق المرأة. فمن شأن خطة عمل توفر لإطار والغايات في جدول أعمال للتقدم محدد زمنياً، وتنسق بين التقاطعات بين جميع المعنيين ببلوغ الحصيلات، أن تصحح هذا النقص. ومن الأساسي تحقيق المواءمة مع خطة العمل الوطنية للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها في نيوزيلندا.

وأثارت اللجنة شواغل أخرى منها ما يلي: عدم كفاية التدابير المتخذة لنشر الاتفاقية والترويج لها بين البرلمانيين والوزارات الحكومية وجهاز القضاء والشرطة والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني. وفي عام ٢٠١٣، وضعت شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (نيوزيلندا) نشرة معلومات معدة للتوزيع العام وبحيث يفهمها الناس من جميع الأعمار والاثنيات. ونحن على ثقة من أن النشرة ستبقى أداة قيمة لأغراض تمكين المرأة بعد عام ٢٠١٥. ويوجد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عنصر أساسي يتعلق بالتثقيف من أجل العمل. وفي هذا الصدد، هناك دور أساسي يتعين على جميع المنظمات التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تؤديه.

كما لاحظت اللجنة بقلق إغلاق وحدة الإنصاف في الأجر والعمل في وزارة العمل، وكذلك افتقار وزارة شؤون المرأة إلى سياسة متسقة لردم الهوة المستمرة في الأجور بين النساء والرجال. ولابدّ من وضع وتنفيذ استراتيجيات ثابتة ومتسقة لما بعد عام ٢٠١٥ لتمكين المرأة اقتصادياً، بغية معالجة الهوة في الأجور. ونحن نطالب بزيادة الموارد المخصصة لوزارة شؤون المرأة لضمان وضع برنامج عمل، بصورة كاملة وفعالة، لردم الهوة بين الجنسين في الأجور. ولابدّ من أن يشكل تقاسم أفضل ممارسات ردم الهوة بين الجنسين في الأجور، وهي مسألة تثير قلق جميع الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي دون استثناء تقريباً، نتيجة متفق عليها من نتائج الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة.

وقد حثت اللجنة حكومة نيوزيلندا على إنشاء لجنة مختارة لحقوق الإنسان في البرلمان ''تعنى بتعزيز الرقابة البرلمانية''. وقامت شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (نيوزيلندا)، من خلال دورها الرائد منذ إنشائها للتحالف الوطني للمنظمات غير الحكومية ليكون ''جماعة ضغط'' تعمل على تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاقية، بتقديم طلب في وقت مبكر من عام ٢٠١٤ إلى لجنة الأعمال في البرلمان تطلب فيها إنشاء اللجنة المختارة لحقوق الإنسان. ونعمل على متابعة هذا الموضوع بقوة. كما سيتمثل الطريق قدماً في السياق العالمي لما بعد عام ٢٠١٥ في تحديد استراتيجيات جديدة لتحقيق التقدم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

و لم تبد الحكومة حتى الآن ما يذكر من الإرادة لاتخاذ تدابير بشأن توصية اللجنة الرامية لتعديل السن القانوني الأدنى للزواج ليصبح ١٨ سنة بدون أية استثناءات تتعلق بموافقة الأبوين. وقد تعطلت العريضة التي قدمناها إلى البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ حول موضوع الزواج بالإكراه وزواج القصّر، نظراً لأن أعمالاً أخرى أعطيت أولوية عليها. ونحن نحث الحكومة على إعطاء أولوية لموضوع الزواج بالإكراه وزواج القصّر ليكون

تشريعاً مستهدفاً. وللمهور والاتجار آثار مدمرة على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم وهما يعيشان مزدهرين بالاستناد إلى تشريع فات أوانه.

كما أوصت اللجنة بجمع بيانات ملائمة حول سد الثغرات المتعلقة بالمعلومات عن العنف المترلي وعنف العشير والعنف الجنسي، بالإضافة إلى طلبها لبيانات عن مجموعة واسعة من الثغرات المتعلقة بالنساء المعاقات والنساء المهاجرات والعنف ضد نساء الماوري.

وقد قدمت شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (نيوزيلندا)، تسعة توصيات في تقريرها إلى الفريق العامل لما قبل دورة مجلس حقوق الإنسان، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في سياق الاستعراض الدوري الشامل الثاني لنيوزيلندا. وتتعلق وتتمثل الشواغل الملموسة في السكن اللائق للأسر، وتحسين الخدمات الصحية للسحاقيات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسية ومزدوجي الجنس ولمجموعات المثليين عموماً.

وندعو في سياق ما بعد ٢٠١٥ إلى العمل على المبادرات التي تقترحها الحكومة فيما يتعلق بالمرأة المعاقة، وتقديم مزيد من الدعم والمعلومات للمهاجرين، والخدمات الملائمة ثقافياً لجميع الاثنيات، والمزيد من تدريب الشرطة على التعامل مع العنف ضد المرأة الاثنية.

إن شواغل المرأة والفتاة في نيوزيلندا لا تقتصر على نيوزيلندا بل توجد في كثير من الدول. ولذا فإننا نحث على أن تعمد الوثيقة الختامية للدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة في مقترحات خطة ما بعد عام ٢٠١٥ المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى استهداف إرادة جميع الجهات الفاعلة من أجل النجاح في التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين؛ والجوانب غير الملباة من الأهداف الإنمائية للألفية؛ والقضاء على الفقر؛ والمساواة بين النساء والرجال في الأجر؛ وعدم التساهل إطلاقاً مع العنف المترلي؛ وتوفير السكن اللائق لجميع النساء والفتيات؛ والصحة والرفاه بشكل كامل للنساء المسنات وللنساء والفتيات المعوقات والاثنيات. فهذه المطالب لا يمكن إخضاعها للتفاوض عليها في القرن الحادي والعشرين.